



حتى نهاية يونيو

البنك المركزي يمد العمل بمبادرات الشركات المتعثرة

القرار يأتي في ضوء استمرار تداعيات فيروس كورونا المستجد ويهدف استفادة أكبر عدد من المتعثرين

كما أصدر مبادرة الأشخاص الاعتبارية العاملة في قطاع السياحة من العملاء غير المنتظمين البالغ رصيد مديونياتهم 10 ملايين جنيه فأكثر، في يناير الماضي، وتم بموجبها أيضاً حذف العملاء من قوائم الحظر، والتنازل عن القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم، والتجديد الضمانات الخاصة بالمديونية كافة، وذلك حال قيام العميل بالسداد النقدي أو العيني (في حالة قبول البنك للسداد العيني) لنسبة محددة من رصيد المديونية تحدد وفقاً لتدفقاته النقدية ودراسة البنك.

الذين تبلغ حجم مديونياتهم 10 ملايين جنيه فأكثر (بدون العوائد المهمشة) طرف البنك الواحد سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم إجراءات قضائية، يتم مد فترة العمل بهما لمدة 6 أشهر إضافية تنتهي في 30 يونيو 2021. ودشن البنك المركزي المبادرة الخاصة بالعملاء المتعثرين من الأشخاص الاعتبارية البالغ رصيد مديونياتهم أقل من 10 ملايين جنيه، في ديسمبر

موجه للبنوك، حمل توقيع المحافظ طارق عامر، أن قرار مد المبادرتين يأتي في ضوء استمرار تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، ويهدف لتحقيق الأهداف المرجوة من المبادرات باستفادة أكبر عدد من العملاء المتعثرين منها. وقال الخطاب الدوري إن مجلس إدارة البنك المركزي وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 ديسمبر 2020 على الآتي:

بالنسبة لمبادرة الأشخاص الاعتبارية سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنهم إجراءات قضائية من العملاء ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والرديئة (فتنا جدارة اثمانية 9 و10) والبالغ رصيد مديونياتهم أقل من 10 ملايين جنيه في نهاية سبتمبر 2019 (بدون العوائد المهمشة)، وكذا مبادرة الأشخاص الاعتبارية العاملة في قطاع السياحة من العملاء غير المنتظمين

مجلس إدارة البنك المركزي المصري، مد فترة العمل بمبادرات العملاء المتعثرين من الأشخاص الاعتبارية ومبادرة الشركات غير المنتظمة العاملة في قطاع السياحة، لمدة 6 أشهر إضافية، تنتهي بنهاية يونيو 2021، وأكد البنك المركزي، في خطاب دوري

أمنية إبراهيم

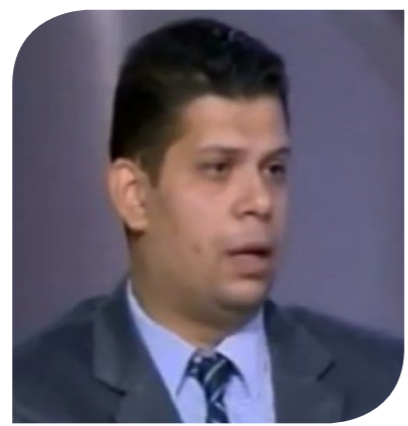
قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري، مد فترة العمل بمبادرات العملاء المتعثرين من الأشخاص الاعتبارية ومبادرة الشركات غير المنتظمة العاملة في قطاع السياحة، لمدة 6 أشهر إضافية، تنتهي بنهاية يونيو 2021، وأكد البنك المركزي، في خطاب دوري



ارتفاع طفيف لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة

الاستقرار يغلب على حركة مؤشرات البورصة في أولى جلسات 2021

للإسكان والتعمير، ومستشفى كليوباترا، وأبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية، والمجموعة المالية هيرميس القابضة، وكريدي أجريكول-مصر، والسادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار - سوديك، وحديد عز وفوري لتكنولوجيا البنوك والمدفوعات الإلكترونية، والبنك التجاري الدولي. ومن جانبه يرى عبد الحميد إمام، محلل مالي بشركة تايفون للأوراق المالية، أن التحديات كان تأثيرها أسوأ انعكاساً على أداء مؤشرات البورصة المصرية بأولى جلسات العام الجديد. وأوضح أن تحرك EGX30 بصورة عرضية وسط أحجام تداولات منخفضة عن متوسطها خلال 2020 بسبب تأثر المستثمرين بالتطورات اليومية للموجة الثانية لفيروس كورونا. وتوقع إمام أن تواصل البورصة حركتها العرضية على المدى القصير وحتى وصول كمية اللقاح المنتظرة المضادة لفيروس كورونا، حيث إن هدوء منحنى الإصابة دون زيادة جديدة يساهم في تسريع وتيرة تعافي مؤشرات سوق المال. وعبر عن تفاؤله بالسبتمبر المتوقع على المدى المتوسط والطويل، بدعم عدد من المحفزات القائمة ومنها تراجع أسعار الفائدة وتحسن مؤشرات الاقتصاد المصري مقارنة بباقي الدول المماثلة لها. وأيضاً انخفاض المستويات السعرية للأسهم تضمن عودة قريبة للاستثمارات الخارجية. وأشار إلى أن قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا والبنوك والعقارات مرشحة لتحقيق معدلات نمو خلال الربع الأول من العام بفضل المستويات السعرية الجاذبة لأسهمهم.



عبد الحميد إمام محلل مالي بشركة تايفون للأوراق المالية



مهاب عجيبة رئيس قسم التحليل الفني بشركة بلتون المالية القابضة

إمام:
التكنولوجيا والبنوك والعقارات الأكثر قدرة على قيادة الصعود

عجيبة:
10 أسهم مرشحة لتحقيق معدلات نمو جيدة في المدى القصير

رنا ممدوح

اختتمت مؤشرات البورصة المصرية أولى جلسات عام 2021 أمس مستقرة نوعاً ما عند مستوياتها بنهاية 2020، وذلك بدعم من مشتريات المؤسسات المحلية البالغ قيمتها 23.932 مليون جنيه. أغلق المؤشر الرئيسي EGX30 دون تغيير، حيث أغلق عند مستوى نهاية جلسة الخميس الماضي وهو 10845 نقطة. وسجل سهم البنك التجاري الدولي CIB صاحب الوزن النسبي الأكبر بالمؤشر انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.10%، وأغلق عند مستوى 59.13 جنيه. في حين صعد كل من EGX70 و EGX100 متساوي الأوزان بنسبة 0.73% و 0.67% على الترتيب. وسجلت أحجام التداولات مبلغ 873.726 مليون جنيه على 183 شركة من خلال 33.984 ألف عملية. وتوقع مهاب عجيبة، رئيس قسم التحليل الفني بشركة بلتون المالية القابضة، أن تستهدف البورصة على المدى القصير كسر مستوى المقاومة السابق لها عند 11200 نقطة، لكسر القالب العرضي. ورجح عجيبة، في حال تحقيق هذا السيناريو أن يتحول مسار البورصة إلى صاعد مستهدفاً مقاومة 2020 عند مستوى 11500 نقطة. ورجح عجيبة عشرة أسهم لتحقيق معدلات نمو جيدة على المدى القصير، وهي: مدينة نصر

رغم الأسباب الداعية لتوخي الحذر

بيتكوين تخرق 34000 دولار وسط توقعات بمواصلة الصعود

محافظ الاستثمار العالمية مع توسع أصحابها خارج نطاق خبراء التكنولوجيا والمضاربين". واستغل أنصار العملة أيضاً السرد القائل بأنها يمكن أن تعمل كمخزن للثروة وسط نقشي طباعة الأموال. قال سكوت مينيرد، كبير مسؤولي الاستثمار في Guggenheim Investments، في مقابلة مع تلفزيون Bloomberg في 16 ديسمبر، إن عملة البيتكوين يجب أن ترتفع في النهاية إلى نحو 400 ألف دولار. ومع ذلك، لا تزال هناك أسباب لتوخي الحذر، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن البيتكوين لا يزال سوقاً ضعيفة. وتراجعت العملة بنسبة تصل إلى 14% في 26 نوفمبر. كما أعقب الارتفاع الكبير في الأسعار خلال عام 2017 هزيمة بنسبة 83% استمرت عاماً.

بلومبرج

تجاوزت Bitcoin، أكبر عملة مشفرة في العالم، 34000 دولار، لتتعدى بما يقرب من 50% منذ بداية ديسمبر الماضي. قال أنتوني ترينشيف، الشريك الإداري والمؤسس المشارك لشركة Nexo في لندن، التي تعتبر نفسها أكبر مقرض للعملات المشفرة في العالم، إن العملة "ستكون في طريقها إلى 50000 دولار على الأرجح في الربع الأول من عام 2021". وقال إن المستثمرين المؤسسيين الذين يهودون إلى مكابتهم هذا الأسبوع من المرجح أن يدعموا الأسعار أكثر بعد انتهاء العطلات. كتب مايك ماكجلون، الخبير الاستراتيجي للسلع في بلومبيرج إنتليجنس، في مذكرة الشهر الماضي، إن البيتكوين "تم تبنيها بشكل متزايد في المزيد من

أحمد جلال نائب الرئيس:

كورونا الأكثر حدة بين 3 تحديات واجهها بنك تنمية الصادرات

الإنفاق على التكنولوجيا زاد 30%.. والبنك أنجز خطة 3 أعوام للتحول الرقمي خلال 2020

يجانب تسريع وتيرة التحول الرقمي وإنجاز أولى محطات بنوك المستقبل كإبراز النقاط المضئبة على مستوى العام الماضي بالنسبة للبنك، فضلاً عن الثقة التي تعززت في القطاع المصرفي مع تحلي التحديات التي تعرض لها بسبب الجائحة. ووصف جلال العام 2020 بأنه "سنة اختيارات الضغط" بالنسبة للقطاع المصرفي ككل وليس مصرفه وحسب، كما جاءت تلك التحديات وسط خطة وضعتها البنك منذ 3 سنوات لمضاعفة حجم أصوله وعملياته والتي أنجز قدرًا كبيراً منها إلا أن جائحة كورونا اعترضت مسيرة الخطة بشكل نسبي. وقال جلال، إن تعامل الحكومة والبنك المركزي مع تحديات العام 2020 كان متنازلاً، مع تعاملهم بمرور مع مخاطر استثنائية، لا سيما أنهما تعاملتا بشكل استباحي استجابة لتداعيات الفيروس على الاقتصاد.

عام واحد، وسط استجابة العملاء العالية. وأضاف أن معدل استخدام المنصات الإلكترونية للبنك تضاعف بشكل كبير خلال العام الجاري. وتطرق جلال، إلى الخبرات الجديدة التي اكتسبها البنك خلال الجائحة من الاستغلال الأمثل للوقت خلال فترة العمل عن بعد، إلى المرونة في ترتيب الأولويات وفقاً للمخاطر المستجدة، فضلاً عن اختيارات الضغط المكثفة التي تحطها بنجاح. وأبدى جلال، تفاؤله حول العام المقبل، معتبراً ما مر به البنك والقطاع المصرفي خلال 2020، تمريناً صعباً نجحت البلاد في تحطيمه، الأمر الذي يدفع للتفاؤل حول ما هو قادم في العام الجديد وسط انبعاث تفرغ لوائح كوفيد وعودة الأسواق والقطاعات إلى طريق التعافي. وأوضح جلال، عن تراجع المؤشرات المالية للبنك خلال النصف الأول من العام المالي 2020-2021 عما هو مخطط لا سيما على مستوى الأرباح، وإن كانت الإيرادات تسير في اتجاه ما هو مخطط للعام مع معدلات نمو جيدة أيضاً. وعبد نائب رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات تجاوز الاقتصاد المصري والقطاع المصرفي لاختبارات الضغط المكثفة بنجاح.

20% نموًا ببعض المحافظ.. والإيرادات تسير في اتجاه ما هو مخطط باستثناء الأرباح

عليه ومناقضه على السواء، مشيراً إلى العمل على زيادة محافظ الإقراض خلال تلك الفترة بمعدل "جيد جداً" على حد وصفه تخطى الـ20% مستوى محافظ الائتمان. ونائب رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات، بأن البنك تمكن من الوصول لعملاء جدد عبر مبادرات المركزي لمن استفادوا حدود التسهيلات الائتمانية لدى بنوكهم المتعاملين معها. وأشار جلال إلى أنه على مستوى الابتكار، مكنت التداعيات التي فرضتها الجائحة البنك من إنجاز خطته للتحول الرقمي ثلاث سنوات في



أحمد جلال نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات

ارتفع بما يتراوح بين 25 و30% عما هو مخطط له بسبب ما فرضته الجائحة على سير العمل. والمج جلال، بتأثير إيرادات البنك المصري لتنمية الصادرات، بالمشاركة في مبادرات دعم الأخرى التي أطلقها البنك المركزي فيما يخص إلغاء الرسوم والعمولات المقررة على تادية بعض الخدمات المصرفية. وأضاف جلال أن هامش الأرباح تراجع للأسباب المذكورة بالإضافة إلى خفض أسعار الفائدة بنسبة 3% دفعة واحدة منتصف مارس الماضي، مشيراً إلى صعوبة خفض معدل العائد على الودائع بتلك النسبة في هذا التوقيت، الأمر الذي دفع بالتبعية لتكلفة الأموال. ولفت نائب رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات، إلى توزيع القيادة العليا للبنك على 4 مقرات في أنحاء مختلفة فضلاً عن ممارسة بعض المهام عن بعد لتفادي انتشار الفيروس بين الموظفين والإدارة، والتي وفرت مزيداً من الوقت والجهد الذي توجه لإنجاز مهام إضافية. وعلى جانب المنافسة، قال جلال إن البنك المصري لتنمية الصادرات عزز من وضعه التنافسي خلال الجائحة رغم الظروف التي أثرت

فهد حسين

قال أحمد جلال، نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات، إن البنك تعرض إلى 3 تحديات أساسية خلال العام 2020 كانت التداعيات غير المسبوقة على الاقتصاد والقطاع المصرفي بسبب انتشار فيروس كورونا أكثرها حدة. وأضاف جلال، أن التحدي الثاني تمثل في عمل نحو 50% من رأس المال البشري عن بعد، الأمر الذي عده تحدياً غير مسبق. وأخيراً ضغط مبادرات البنك المركزي لدعم القطاع الخاص وتاجيل أقساط القروض وإلغاء رسوم وعمولات بعض الخدمات على الإيرادات. وأضاف جلال أن هناك بعض البنود الخاصة بالإنفاق والتي تم خفضها مع ترتيب الأولويات وفقاً للتحديات التي اعترضت البنك، مستبعداً تأثير أجور العاملين، لا سيما أن 2020 شهد إضافة فروع جديدة للبنك والتي استلزم تعيين موظفين جدد. ونوه نائب رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات، بأن معدل الإنفاق على التكنولوجيا